



تضامناً مع الثورة المصرية

دفاعاً عن الثورة:

- من أجل حكومة مشكلة من ممثلي العمال والشباب والفقراء!
- من أجل انتخابات فورية لجمعية تأسيسية ثورية بإشراف لجان عمالية وشبابية ومن الفقراء!

في أقل من 24 ساعة بعد أن أعلن مبارك أنه سيبقى حتى سبتمبر، اضطر إلى الاستقالة من منصبه كالرئيس المصري. ومثل تزايد حجم المظاهرات، وخصوصاً دخول الطبقة العاملة في النضال الجماهيري من خلال موجة الإضرابات الأخيرة، مرحلة جديدة حاسمة في الثورة. وقد أغضب البث التلفزيوني السابق لمبارك أكثر من ستة ملايين شخصاً احتجاجاً بعد ذلك في شوارع مصر. وانتشر السخط في الجيش كما جاء في تقارير عن ضباط انضموا إلى جانب المتظاهرين.

لقد اكتسبت ثورة مصر دعم الناس العاملين في جميع أنحاء العالم، وعشرات الملايين تابعوا على شاشات التلفزيون والانترنت كل خطوة من الثورة. وتحول الأمل أن تنتصر الحركة التي بدأت في تونس وانتشرت إلى مصر إلى واقع. وهذا الانتصار يشجع النضالات في جميع أنحاء العالم ضد الظلم والديكتاتورية والبؤس. واليوم يسأل الكثيرون "من هو الحاكم المقبل الذي سيسقط؟"

هذه نقطة التحول هي انتصار كبير لجميع الذين ناضلوا بشجاعة دولة مبارك الشرطة - الشباب والطبقة العاملة والناشطين في ميدان التحرير. وهذا مثال كبير للعمال والمضطهدين في جميع أنحاء العالم أن التحركات الجماهيرية يمكنها أن تهزم حكومات وأنظمة حاكمة مهما كانت قد بدت قوية.

لكن المعركة لم تنته بعد، فالمخاطر لا تزال قائمة. إن قادة الجيش، بدعم من الامبريالية الأمريكية، أزالت مبارك أملاً في منع الثورة من أن تتحدى سلطة النخبة. إن الرئيس الجديد للدولة محمد حسين طنطاوي هو وزير الدفاع والإنتاج الحربي والقائد العام للقوات المسلحة منذ عام 1991 مما يقرب من ثلثي الوقت الذي كان مبارك في السلطة. وكما علق مراسل بي بي سي: "إن استيلاء الجيش يبدو إلى حد كبير كإنتفاضة عسكري... لأنه ينبغي رسمياً أن يكون رئيس البرلمان الذي يتولى الرئاسة وليس قيادة الجيش".

على جماهير الشعب المصري أن تؤكد على حقها في تقرير مستقبل البلاد. وفي حين أنه قد يكون هناك الكثير من الآمال في الجيش، هناك فرق بين الأفراد العسكريين ذوي الرتب المتدنية أي الجنود العاديين وكبار القادة العسكريين. لذا يجب عدم وضع الثقة في شخصيات من النظام القديم لخوض انتخابات البلد أو حتى إجرائها. بل يجب أن تجري انتخابات فورية وحررة تماماً، بإشراف وحماية من قبل لجان جماهيرية مشكلة من العمال والفقراء، وتشكيل جمعية تأسيسية ثورية قادرة على تقرير مستقبل البلاد.

الخطوات التي اتخذت بالفعل لتشكيل لجان محلية ومنظمات عمالية مستقلة حقيقية ينبغي تسريع انتشارها وربطها ببعضها البعض. والدعوة الواضحة لتشكيل لجان منتخبة ومدارة ديمقراطياً من جميع أماكن العمل والمجمعات المحلية ومن بين العسكريين ذوي الرتب المتدنية قد تحصل على استجابات واسعة.

هذه الهيئات يمكنها أن تنسق إزالة بقايا النظام القديم وكيفية الحفاظ على الأمن وتوفير الاحتياجات، والأهم من ذلك أن تكون أساساً لتشكيل حكومة عمالية ومن ممثلين للفقراء من شأنها سحق فلول الدكتاتورية والدفاع عن الحقوق الديمقراطية وبداية تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لدى الجماهير المصرية.

لقد شكلت الثورة ومطالبها تحدياً حاسماً للنظام القديم وللرأسمالية، ولكن لا يمكن كسب هذه المطالب دون القطع تماماً مع الامبريالية وإطاحة الرأسمالية. لقد دعا عمال الحديد والصلب في حلوان لـ"ثورة الشعب من أجل الشعب"، ويمكن أن يتحقق ذلك فقط من خلال حركة جماهيرية تصل إلى السلطة وتشكل حكومة عمالية ومن ممثلي الفقراء وتطبق برنامج اشتراكي ديمقراطي. لتحقيق هذه الحكومة، العاملون والفقراء والمضطهدون بحاجة إلى سلاح سياسي خاص بهم. العمال والفقراء بحاجة إلى خلق بديل خاص بهم - حزب جماهيري جديد للطبقة العاملة يجذب المزارعين الصغار والمضطهدين تحت راية الاشتراكية.

اليوم وبالطبيعة هناك دعم كبير للوحدة وللدفاع عن الثورة. ونعم، نحن بحاجة إلى الوحدة في النضال، لكن الدعوة إلى الوحدة الوطنية لا تجيب على السؤال: أي مصر نريد أن نبنى؟

صحيح أن هناك عدم ثقة كبيرة لجميع أولئك الذين كانوا يتولون مناصب عليا في نظام مبارك. والآن سوف تحاول الطبقة الحاكمة أن تتآمر على الحركة العمالية واليسار عبر إشراكها في عمل مشترك مع الحكام العسكريين أو في نوع من حكومة "وحدة" من جميع الطبقات. ولكن أي حكومة تضم الرأسماليين ستحاول بالطبع أن تحمي الرأسمالية في مصر. هذه ستكون الحال في حكومة دورها الرئيسي هو "فقط" تنظيم الانتخابات، كما هو الحال في حكم البلاد في الفترة التي تسبق أي انتخابات. هناك دروس مستفادة من ثورات أخرى كثيرة - مثلاً الثورة الروسية ما بعد فبراير 1917 والاسبانية في 1936 - أن الحكومات من هذا القبيل لا تلبى مطالب الشعب العامل بل يتم استخدامها من قبل الطبقة الحاكمة كوسيلة لمحاولة كسر الثورة وضمان استمرار الحكم.

لا يمكن أن تتحقق مطالب الفقراء والعمال والشباب ما لم يتم إزالة جميع عناصر النظام القديم بالكامل. الرأسمالية لا تقدم طريقاً إلى الأمام للمجتمع المصري. على اليسار ألا ينضم إلى أي حكومة ائتلافية مع موالين للرأسماليين، بل أن يناضل من أجل تشكيل حكومة من ممثلين عماليين ومزارعين صغار ومن الفقراء الذين هم من ينفذ التحول الاشتراكي الحقيقي في مصر.

اللجنة لأمية العمال هي منظمة اشتراكية عالمية تناضل في أكثر من 40 بلداً ضد هيمنة الشركات التجارية الكبرى ومن أجل الاشتراكية العالمية الديمقراطية.



www.socialistworld.net

cwi.lebanon@gmail.com